



لمحة عن الإنجازات

- تعزيز منافع المواطنين من الصناعات الاستخراجية عن طريق قوة قيادة الجهاز الأعلى للرقابة والتعاون ودعم الجهات المانحة المنسق
- العمل على تعزيز الرقابة على الصناعات الاستخراجية عالميًا أثناء قيادة مجموعة العمل المعنية برقابة الصناعات الاستخراجية
- ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة للأوغنديين من الأموال المستقبلية الناتجة من الصناعات الاستخراجية وتجنب الفساد المحتمل.
- دفع الحكومة إلى تقييم التوازن الصحيح بين المنافع الناتجة عن صناعة النفط الجديدة والحفاظ على البيئات الطبيعية ذات القيمة
- تمكين المجتمعات المحلية العاملة في قطاع التعدين



تعزيز منافع المواطنين من الصناعات الاستخراجية - قصة أوغندا

"إن الجهاز الأعلى للرقابة في أوغندا (مكتب المراقب العام في أوغندا) يحدث تأثيرًا في الوقت الراهن على الصعيدين الوطني والدولي في مجال الصناعات الاستخراجية"

التأثير في حياة المواطنين وذلك عن طريق تعزيز مساءلة الحكومة

ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة للأوغنديين من الأموال المستقبلية الناتجة من الصناعات الاستخراجية وتجنب الفساد المحتمل وتجنب تدمير البيئة الطبيعية من بين المنافع الرئيسية التي تنقب عنها التقارير الرقابية. وقد حظيت مهمات الرقابة على القيمة مقابل المال (VfM / رقابة الأداء) مثل إدارة النفائيات والمحتوى المحلي باهتمام كبير نظرًا لارتباطها باكتشاف النفط في المناطق الغنية الحساسة للبيئة في متنزهين وطنيين. والحكومة مطالبة بتقييم التوازن الصحيح بين منافع صناعة النفط الجديدة والحفاظ على البيئات الطبيعية ذات القيمة

وقد أظهرت التقارير منافع مثل

تزايد ثقة المواطنين والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الطريقة التي يتبعها الجهاز الأعلى للرقابة لإخضاع الحكومة والأطراف ذات العلاقة في الصناعات الاستخراجية للمساءلة. التحسن في أداء الجهات محل الرقابة وشركات النفط الدولية (IOCs)¹. على سبيل المثال، جرى استخدام تقرير إدارة نفائيات الحفر (2014) كأداة التزام من قبل السلطة الوطنية لإدارة البيئة (NEMA)، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة التزام شركات النفط الدولية إلى جانب تقديم تقارير الرصد الذاتي ربع السنوية. ولوحظ ذلك في تقرير تنظيم ورصد تقييمات الأثر البيئي (EIAs) المنشور في عام 2015، وجرى إزالة نفائيات الحفر من مناطق تجميع النفائيات (WCAs)، وتمت معالجتها والتخلص منها. وعلاوة على ذلك، فنقر تقرير المحتوى الوطني دفع الحكومة إلى الانتهاء من صياغة سياسات المحتوى المحلي. وأخيرًا، وفي سياق إجراء الرقابة على تعويض الأشخاص

المتضررين من المشروع، تقدمت الوزارة بقرار بشأن التظلمات وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة قبول الأرقام المعروضة. وعليه، تستخدم الحكومة الأوغندية تقارير مكتب المراقب العام في أوغندا كنقطة مرجعية يستجيب مكتب المراقب العام في أوغندا لتوجيهات حكومته عند اتخاذ القرارات اللازمة. وقد تحسنت العلاقة مع البرلمان أيضًا، وصار الآن باستطاعة مكتب المراقب العام في أوغندا عقد مؤتمراته الصحفية الخاصة بخلاف الوضع سابقًا.

إن رقابة التكاليف القابلة للتحصيل التي أجراها مكتب المراقب العام في أوغندا لها تأثير مماثل، مثل زيادة العائدات والمزايا الاقتصادية الاجتماعية التي شوهدت بعد أن انتقل الجهاز الأعلى للرقابة من إسناد الخدمات لجهات خارجية إلى القيام بها داخل الجهاز الأعلى للرقابة. ويترأخ متوسط النسبة المئوية للتكاليف غير المسموح بها بين 16% و 5%.

تمكين المجتمعات المحلية

- استخدمت الحكومة تقارير الرقابة المتعلقة بالتعدين من أجل ضبط نظام رصد الشركات المرخصة وتحسينه². وقد ترتب على ذلك زيادة العائدات/الرسوم الناتجة عن الإيجار السنوي التي تذهب إلى المجتمعات المحلية التي تدير أعمال التعدين الحرفي وسيؤدي ذلك بدوره إلى خلق فرص عمل أفضل وزيادة في الرواتب.
- تحسنت طريقة الترخيص، إذ تقدم الشركات الآن طلبات للحصول على التراخيص التي تراجعها اللجنة ويتعين على الشركات تقديم القوائم المالية المراقبة التي راجعتها الوزارة. وتصنغ هيئة المسح الجيولوجي والمعادن في تلك الغضون السياسة الخاصة بصادرات المعادن، والتعدين الحرفي واستخدام المختبر.



من الإسناد لجهات خارجية إلى العمل داخليًا

1. اضطر مكتب المراقب العام في أوغندا إلى بناء الكفاءة الداخلية حتى يكون قادراً على رقابة الصناعات الاستخراجية وزيادة مهارات الرقابة الأخرى. وأجرى مكتب المراقب العام في أوغندا جولة استثنائية في جميع مجالات الرقابة على مدار العشر سنوات الأخيرة. وفي الوقت الحاضر، لدى الجهاز الأعلى للرقابة فريق مكون من 15-20 موظف يعملون في المجالات الرقابية المختلفة. وقد أجروا 6 مهمات رقابة على القيمة مقابل المال (رقابة الأداء)³ منذ 2014 ولاقت اهتماماً ملحوظاً في النشرات الإعلامية الرئيسية بما في ذلك؛ جريدة نيو فيجين، وجريدة دايلي مونيتور، وجريدة ذي إيست أفريكان.
2. نفذ الجهاز الأعلى للرقابة نظام تحليل المخاطر الذي دعمه الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج. يعمل النظام على تعزيز انتقاء المجالات القابلة للرقابة المستقبلية. وهناك بالفعل تصور للنتائج داخل قطاع الطاقة. وقد ترتب على توصيات الرقابة وضع الجهات لتدابير تحسين جمع الإيرادات الحكومية، وصياغة اللوائح التنظيمية، وتوصيل الخدمات للمجتمعات، على سبيل المثال إمداد المناطق الريفية بالكهرباء.
3. المهمات الرقابية هي -تنظيم ورصد إدارة نفايات الحفر في ألبرتين جرابين عن طريق السلطة الوطنية لإدارة البيئة (المنشور في مارس 2014)، -المحتوى الوطني في قطاع النفط والغاز (المنشور في مارس 2015)، -تنظيم تقييمات الأثر البيئي ورصدها في قطاع البترول (المنشورة في ديسمبر 2015)، -تنظيم ورصد وتعزيز قطاع التعدين (المنشور في ديسمبر 2015)، -إدارة بيانات البترول (الصادرة في ديسمبر 2016) و -تعويض الأشخاص المتضررين في إطار مشروع تكرير (المنشور في ديسمبر 2017).

لكن كيف كان الأمر فيما سبق؟ التحديات

جرى اكتشاف النفط في عام 2006. وكان لدى مكتب المراقب العام في أوغندا تصورًا حول التأثير الهائل الذي كان بإمكان صناعة النفط إحداثه على حياة المواطنين. ومن ثم أراد الجهاز الأعلى للرقابة بناء كفاءته للمساهمة في زيادة انتفاع الشعب الأوغندي من الموارد النفطية قدر الإمكان. بيد أن مكتب المراقب العام في أوغندا لم تكن لديه الكفاءة والقدرة اللازمة لإجراء المهام الرقابية على قطاع الصناعات الاستخراجية. وبناءً على ذلك فإن جل العمليات الرقابية قد نفذتها مصادر خارجية في وقت سابق وكان فريق الطاقة يتألف من شخصين فقط.

وحتى الآن حصل قرابة 10 موظفين على درجة الماجستير في موضوعات مختلفة ذات صلة بالنفط والغاز وهناك اثنان آخران يدرسان في الوقت الحالي وأدت المعرفة المكتسبة والتدريب بممارسة العمل إلى جانب الدعم المقدم من الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج إلى تعزيز قدرته على إجراء المهمات الرقابية وعدم الاعتماد على شركات الرقابة الخاصة.

كيف وصل مكتب المراقب العام في أوغندا إلى المستوى الفعلي والتأثير؟ الاستجابة للتحدي

القيادة القوية، والتعاون ودعم الجهات المانحة المنسق من بين العوامل الرئيسية التي عززت من دور الجهاز الأعلى للرقابة.

القيادة القوية

استخدم مكتب المراقب العام في أوغندا في عام 2016 تقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة (SAI PMF)، وهو أداة وضعها فريق العمل المعني بقيمة ومزايا الأجهزة العليا للرقابة التابع للإنعاشي بدعم مالي ونشر عالمي من تعاون الإنعاشي مع الجهات المانحة، لتحليل مواطن قوته وضعفه. وقد حصل على الدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومكتب المراقب العام في النرويج لتنفيذ هذه الأداة. وقد قدم ذلك معلومات مفصلة عن كفاءتهم المؤسسية عند تنفيذ المهمة الرقابية مقارنةً بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأفضل الممارسات الدولية وإدارة الموارد التي يمتلكها وسمحت نتائج إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة إلى جانب نتائج إطار بناء القدرات المؤسسية الخاصة بأفرواسي الناطقة بالإنجليزية بتحديد مواطن التحسن التي شملتها إستراتيجية المؤسسات 2016-2021. وسعى مكتب المراقب العام في أوغندا كذلك إلى إجراء المساهمات في الخطة من مختلف الأطراف ذات العلاقة، والبرلمان، والجهات محل الرقابة، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني. وتؤكد مكتب المراقب العام في أوغندا إن الدعم متوافق مع احتياجاته الأكبر.

دعم الجهات المانحة المنسق

وقد تلقى مكتب المراقب العام في أوغندا دعمًا منتظمًا لمدة طويلة طويل الأجل من الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج منذ عام 2012 وذلك بغرض تعزيز الكفاءة في رقابة الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك الدعم في مهمات

من مستقبل الدعم لموفر الدعم

يتولى مكتب المراقب العام في أوغندا قيادة مجموعة العمل المعنية بالصناعات الاستخراجية الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة والمساعدة في دعم الأجهزة العليا للرقابة الأخرى الواقعة في منطقتهم والواقعة خارج منطقتهم.

وتتكون المجموعة من 40 عضو تقريبًا، وتمكنت منذ إنشائها من جمع المعلومات المتناثرة سابقاً بخصوص الصناعات الاستخراجية وتقديمها لجميع أعضائها وللعمامة وذلك عن طريق موقعهم الإلكتروني. وهدفت مجموعة العمل المعنية بالصناعات الاستخراجية إلى زيادة التفاعل وتيسير الدعم بين أعضائها والأطراف ذات العلاقة المعنيين. وتعمل الأمانة بصفتها مركز للمعرفة عن طريق إجراء رصد عالمي، وإعداد توجيهات إرشادية، وإرسال نشرات الأخبار وتنظيم حلقات العمل. وأجرى مكتب المراقب العام في أوغندا دورة تدريبية عن الأنظمة المالية لأثنى عشر بلدًا. كذلك قدم تدريباً لأعضاء مجموعة العمل المعنية بالصناعات الاستخراجية بالتعاون مع أفرواسي الناطقة بالإنجليزية. ومؤخراً قدم مكتب المراقب العام في أوغندا دعماً للأقران بالعمل على مقربة من الجهاز الأعلى للرقابة في كينيا في الأطر القانونية والتجهيزات المؤسسية للرقابة على الصناعات الاستخراجية.



وهي مبادئ مذكورة التفاهم الخاصة بتعاون الإنعاش مع الجهات المانحة

غير أن القصة لم تكتب نهايتها هنا لا يزال مكتب المراقب العام في أوغندا يواجه تحديات عليه أن يتغلب عليها

لا يزال مكتب المراقب العام في أوغندا مستمراً في تطوير وتحسين علاقاته مع الأطراف ذات العلاقة الرئيسيين يكافح البرلمان مع التراكم الضخم لتقارير الأداء التي قد جرى تقديمها. لم تتبع توصيات الرقابة. لا توجد رقابة مكتملة على تقارير الرقابة لأخر 3 سنوات مالية وفقاً لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2017.

ويعترف مكتب المراقب العام في أوغندا أيضاً باستمرار الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة عن طريق وضع مبادئ توجيهية لسياسة التعامل مع شركاء التنمية، وزيادة الشفافية وحماية استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة. "قد اخترنا قيادة تنميتنا والمساهمة بشكل إستراتيجي في مستقبل أمننا والشعب الأوغندي. ومن هذا المنطلق فإننا نقدر الدعم المستمر الذي يقدمه شركاؤنا في التنمية إلى جانب واتساق برامجهم مع خططنا الإستراتيجية. لا توجد حدود للمدى الذي يمكن للجهاز الأعلى للرقابة الإسهام به في حياة المواطنين" السيد جون اف أس موانجا المراقب العام في أوغندا ناقش البرلمان 18 تقرير فقط من تقارير الرقابة على القيمة مقابل المال من أصل 97 تقرير (في 31 ديسمبر 2017).

تعاون الإنعاش مع الجهات المانحة

يمثل تعاون مانحي الإنعاش شراكة إستراتيجية بين الجهات المانحة ومجتمع الجهاز الأعلى للرقابة.

الهدف: يكمن الهدف من تعاون مانحي الإنعاش في تحسين مستوى أداء الجهاز الأعلى للرقابة بالدول النامية من خلال توسيع نطاق الدعم وزيادة فاعليته.

المبادئ التوجيهية: وضع خطط إستراتيجية تابعة للدولة، وجهات مانحة تحترم قيادة مجتمع الجهاز الأعلى للرقابة، وتحسين تنسيق الدعم.

الأعضاء: وقع على مذكرة التفاهم حتى الآن 23 منظمة مانحة والإنعاش (المؤلفة من اللجنة التوجيهية التابعة لمانحي الإنعاش).

حول قصص النجاح

حول قصص النجاح: نُشرت قصص النجاح حول تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وذلك لعرض النتائج المثمرة عن تضافر جهود مجتمعات الإنعاش والجهات المانحة، فضلاً عن كيفية مساهمة المبادئ التوجيهية لمذكرة التفاهم بين الإنعاش والجهات المانحة في تحقيق النجاح.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني
www.intosaidonor.org

الرقابة على القيمة مقابل المال. ودعم الجهاز الأعلى للرقابة في السويد مكتب المراقب العام في أوغندا منذ عام 2013 بغية تعزيز وظيفة الرقابة على القيمة مقابل المال، من حيث الإستراتيجية والمنهجية على حد سواء. وتعاون الجهاز الأعلى للرقابة في السويد أيضاً في الاتصالات الداخلية والخارجية (بما في ذلك التدريب الإعلامي) وتعزيز وظيفة ضمان الجودة. وقد ساهم تعاون الجهاز الأعلى للرقابة في السويد كذلك في تعزيز الكفاءة داخل عملية الرقابة المالية/النظامية، والتطوير الإداري والسجلات والوثائق.

وعلاوة على ذلك، عزز الدعم المقدم من مكتب المراقب العام في أوغندا العلاقة بين مكتب المراقب العام في أوغندا والبرلمان. ويعتمد مكتب المراقب العام في أوغندا أيضاً على الدعم المقدم من السفارة النرويجية والوكالة النرويجية للتعاون من أجل التنمية (NORAD) من خلال برنامج النفط من أجل التنمية. وقد ساهم ذلك في تمكين مكتب المراقب العام في أوغندا من رفع مستوى الوعي بتقاريرها بفضل المؤتمرات الصحفية.

التعاون

يعمل مكتب المراقب العام في أوغندا حالياً على إستراتيجية جديدة لقطاع الطاقة تشمل لمحة عن التحديات المستقبلية في القطاع في السنوات القادمة. وضعت الإستراتيجية بمشاركة كل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومجموعة العمل المعنية بالصناعات الاستخراجية والجهاز الأعلى للرقابة بالنرويج.

ولقد دعمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي مكتب المراقب العام في أوغندا في مختلف المجالات، على سبيل المثال؛ بناء مجموعة العمل المعنية بالصناعات الاستخراجية التابعة للإنعاش، ووضع وتنفيذ إستراتيجية التعامل مع الأطراف ذات العلاقة، وتخطيط إستراتيجية المؤسسات 2016-2021. وتهدف الإستراتيجية إلى الوصول إلى تقارير تتمتع بمزيد من القوة وكذلك تحقيق مهمة رقابية عالية الجودة - واستهداف توصيل الخدمات المنجزة وذلك عن طريق الأنظمة والمناهج المهنية. وفي عام 2012، أنشأ مكتب المراقب العام في أوغندا وحدة تنسيق لإدارة الدعم الخارجي وتنسيقه. ولدى تلك الوحدة نظرة عامة عن جميع المشروعات الإنمائية التي تدعم مكتب المراقب العام في أوغندا، والتي يجري تبادلها مع شركاء التنمية. وقد أسفرت نقطة الاتصال الوحيدة الخاصة بالجهات المانحة عن زيادة كفاءة التواصل بين مكتب المراقب العام في أوغندا وشركائه في التنمية. وسهلت كذلك على مكتب المراقب العام في أوغندا القيام بدور نشط تجاه شركائه في التنمية، لمنع أي مخاطر للتدخل والأزدواجية في عملية الدعم وتؤلف بين وتحدد أولويات احتياجات الجهاز الأعلى للرقابة من الدعم الخارجي، وتقديم ضماناً لشركاء التنمية باستخدام الموارد وفقاً للشروط المتفق عليها، وتضمن عدم المساس باستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة كما هو منصوص في الإرشادات التوجيهية للإنعاش

لم يكن هذا كله ممكناً بدون

- قيادة الجهاز الأعلى للرقابة القوية التي تدير دعمه
- مواومة الدعم اللازم للخطط الإستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة
- الدعم المنسق واسع النطاق